المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد ٢١، عدد ٣، سبتمبر ٢٠١٤، ٤٥١ – ٤٨٤

مخاطر أعمال المراجعة وتأثيرها على دور نموذج مخاطر المراجعة والتخطيط لها: دراسة اختبارية

محمد راضي عطية
جامعة الزقازيق
جمهورية مصر العربية

مصطلحات علمية

مفهوم مخاطر أعمال المراجعة، أنواع مخاطر أعمال المراجعة وأهم العوامل المؤثرة فيها، نموذج مخاطر المراجعة، التخطيط للمراجعة، دور نموذج مخاطر المراجعة في ترشيد قرارات التخطيط لها.

الملخص

أشارت تقارير بعض الجهات المعنية بمهنة المراجعة (AICPA, 1997 and IIA, 1978) إلى أهمية تقييم مخاطر المراجعة عند التخطيط لها، وأنها تعد جزءاً أساسياً في عملية التخطيط للمراجعة، وأن المراجع يجب أن يأخذ في اعتباره مخاطر المراجعة عند تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة، وقد نتج عن ذلك ظهور نموذج مخاطر المراجعة، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه بعض الدراسات حول العلاقة بين نموذج مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال وقرارات التخطيط للمراجعة (Houston *et al.*, 1999)، وكل ذلك يشير إلى تزايد الاتجاه نحو الاهتمام بتقييم المخاطر في المراجعة، ومن ثم تزايد أهمية التعرف إلى تأثير الأنواع المختلفة من مخاطر المراجعة على كل من نموذج مخاطر المراجعة وقرارات التخطيط لها، وتعد كل من نشرة معايير المراجعة SAS 39 عن معايير المراجعة الخاصة بالمعاينة في المراجعة، والنشرة SAS 47 عن الأهمية النسبية والخطر، هما المصدر الأساسي لنموذج مخاطر المراجعة في الفكر المنشور في مجال المراجعة، كما يعد الإلمام الكامل بهذا النموذج أمراً أساسياً لترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

مشكلة البحث

نموذج مخاطر المراجعة تم تصميمه أساساً ليكون مرشداً أو دليلاً لتخطيط أعمال المراجعة، ويتوجه هذا النموذج إلى المخاطر المرتبطة بإصدار آراء خالية من التحفظات خلال مراجعة القوائم المالية للعملاء، وبالرغم من تناول بعض الدراسات (Houston *et al.*, 1999؛ عطية، ٢٠٠٢؛ Blokdijk, 2004) لهذا النموذج ودوره في التخطيط لعملية المراجعة، فإن أياً منها لم يحلل أو يختبر علاقة هذا النموذج بمخاطر أعمال المراجعة ومدى

تم تسلم البحث في أكتوبر ٢٠١٣، وأجيز للنشر في أبريل ٢٠١٤.

تأثير هذه المخاطر على قرارات التخطيط للمراجعة.

وتتمثل مشكلة البحث في تحديد إلى أي مدى يمكن أن تؤثر مخاطر أعمال المراجعة في كل من قرارات التخطيط للمراجعة، ودور نموذج مخاطر المراجعة في ترشيد تلك القرارات، وما أكثر أنواع هذه المخاطر تأثيراً، وذلك من خلال دراسة اختبارية لعدد من الفروض عن طريق عينة من أساتذة المراجعة ومكاتب المراجعة، بما يساعد في النهاية على التوصل لمدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة في قرارات التخطيط للمراجعة، وفي عناصر نموذج مخاطر المراجعة، ومن ثم دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، ومن ثم مدى الحاجة إلى تعديله حتى يكون أكثر كفاءة في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية تقييم مخاطر المراجعة عند إعداد خطة المراجعة باعتبارها الأساس الذي ترتكز عليه الإجراءات التنفيذية للمراجعة، ومن ثم القوائم والتقارير المالية، والتي تعد بدورها أهم مصادر المعلومات المحاسبية، وتتبلور هذه الأهمية في تقليل الأخطاء في المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الوثوق فيها.

من ناحية أخرى فإن الاتجاه المعاصر للمهنة يسير منذ فترة وجيزة نحو الاهتمام المتزايد بتحديد وتحليل مخاطر المراجعة، حيث تشير تقارير كثير من الجهات المعنية إلى أهمية تقييم مخاطر المراجعة عند التخطيط لها، بل إنها تعد جزءاً أساسياً من عملية التخطيط للمراجعة، وأن المراجع يجب أن يأخذ في اعتباره مخاطر المراجعة عند تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة، وهو ما يفسر تزايد الاهتمام بتقييم المخاطر في المراجعة، وكذا الاهتمام بمعرفة تأثير الأنواع المختلفة من مخاطر المراجعة على كل من نموذج مخاطر المراجعة وقرارات التخطيط لها.

يتبين مما تقدم أن المهنة ما تزال في حاجة إلى المزيد من التحديد والتحليل الدقيق لمخاطر المراجعة واقتراح التطوير اللازم لتطويع نموذج مخاطر المراجعة في التنفيذ الأمثل لعمليات المراجعة حتى يمكن للمراجعين تجنب مخاطر تعرض أتعابهم للفقدان أو سمعتهم للانخفاض أو بالأحرى تعرض صافي دخلهم للتذبذب؛ سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ومثل هذه المخاطر يطلق عليها مخاطر أعمال المراجعة، ودراستها وتحليلها يساعد المراجع على السيطرة على هذه المخاطر أو التقليل من آثارها، كما يساعد على تحديد كمية ونوعية أدلة الإثبات الملائمة وبما يمكنه في النهاية من مواجهة مستخدمي القوائم المالية بصورة أفضل نتيجة التخطيط الجيد للمراجعة.

الهدف من البحث

يعد مفهوم مخاطر المراجعة أحد أهم المفاهيم التي يجب على المراجع أن يأخذها في اعتباره عند التخطيط لأعمال

المراجعة، وجمع وتقييم الأدلة اللازمة لتكوين رأيه المهني المحايد بشأن القوائم المالية للعميل (Kernighan, 2006; O'Donnell & Schultz, 2005; Crawford & Stein, 2002)، وأكد ذلك كل من المعيار الأمريكي رقم (47) (SAS) ومعيار المراجعة الدولي رقم (400) (IAS) حيث أوصيا بأن عملية المراجعة يجب أن يتم التخطيط لها على النحو الذي من شأنه أن يجعل مخاطر المراجعة عند أدنى مستوى يمكن قبوله.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف إلى طبيعة وأهمية مخاطر أعمال المراجعة، ومدى الحاجة إلى دراستها وتحليلها من قبل ممارسي المهنة، ومعرفة ما إذا كانت قرارات التخطيط للمراجعة تتأثر بمخاطر أعمال المراجعة، وإلى أي مدى يكون هذا التأثر إن وجد، وما إذا كانت مخاطر أعمال المراجعة تؤثر في دور نموذج مخاطر المراجعة في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، ومن ثم هل هناك حاجة لتعديله بما يساعد في تطوير ذلك الدور.

حدود البحث ونطاقه

١ – يقتصر البحث على دراسة وتحليل مجموعة محددة من العوامل أو الخصائص التي قد ترتبط أو تؤثر في أنواع مخاطر أعمال المراجعة وقرارات التخطيط للمراجعة، بعضها خاص بالمنشأة محل المراجعة، وهي حجم المنشأة محل المراجعة، وطبيعة نشاطها، والمركز المالي لها، واحتمال وجود صعوبات مالية لديها بعد إصدار تقرير المراجعة، ودرجة اعتماد المستخدمين على التقارير والقوائم المالية. وبعضها يرتبط بمنشأة المراجعة، وهي حجم مكتب المراجعة، وأتعاب المراجعة، والدخل من الخدمات الأخرى. ولن يتناول الباحث العوامل الأخرى، مثل المنافسة بين مكاتب المراجعة، وتخصص مكتب المراجعة، وخبرة المراجعين في مراجعة حسابات المنشأة نفسها، والمخاطر المرتبطة بنشاط المنشأة محل المراجعة، والفترة الزمنية المخصصة لتنفيذ المراجعة، ودرجة ارتباط مكتب المراجعة بالمنشأة محل المراجعة، وكفاية الإفصاح في القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة.

٢ – يقتصر البحث على دراسة وتحليل نموذج مخاطر المراجعة الوارد في النشرة رقم (٣٩) من معايير المراجعة الخاصة بالمعاينة في المراجعة والنشرة رقم (٤٧) عن الأهمية النسبية والخطر، دون التعرض للأشكال الأخرى من نموذج مخاطر المراجعة.

٣ – يقتصر دور البحث على محاولة وضع إطار لتطوير دور نموذج مخاطر المراجعة لخدمة قرارات التخطيط للمراجعة دون التطرق لمرحلتي تنفيذ المراجعة والتقرير عنها.

٤ – تقتصر الدراسة الميدانية على الدراسة والتحليل الإحصائي لآراء بعض مكاتب المراجعة وأساتذة المراجعة الممارسين لنشاط المراجعة دون الأنشطة الأخرى.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مخاطر أعمال المراجعة وعلاقتها بالتخطيط للمراجعة

ماهية مخاطر أعمال المراجعة وأهم العوامل المؤثرة فيها

يرى بعض (Houston *et al.*, 1999) أن المخاطر العامة التي تواجه المراجعة تكمن في نوعين من المخاطر هما: مخاطر قوائم مضللة تخص معلومات جوهرية، ومخاطر الفشل المالي، وأن نموذج مخاطر المراجعة يعكس فقط النوع الأول من هذه المخاطر، بينما تتضمن مخاطر الأعمال النوعين من المخاطر المرتبطة بحجم أعمال أو نشاط منشأة المراجعة، وتؤثر في دخلها واستمرارها بنفس مستوى الأداء والانتشار.

مخاطر الأعمال إذن تتضمن ماهو أكثر من المخاطر المرتبطة بإصدار آراء خالية من التحفظات عن القوائم المالية المضللة؛ فالعميل الذي يتسم نظام الرقابة الداخلية لديه بالضعف مثلاً يعاني عادة من صعوبات مالية. ومن ثم يمكن القول إن مخاطر أعمال المراجعة تتمثل في المخاطر المرتبطة بأعمال أو نشاط المراجعة وتؤثر في دخلها واستمرارها بنفس مستوى الأداء والانتشار. وبناء على ذلك يمكن تعريفها بأنها مخاطر تذبذب صافي دخل منشأة المراجعة نتيجة لطبيعة أو ظروف نشاط المراجعة الذي تمارسه، وهذا ماقد يبرر تسميتها بمخاطر النشاط، والتي تختلف من منشأة إلى أخرى.

ويرى الباحث أن مخاطر أعمال المراجعة تتضمن أنواع المخاطر الآتية:

١ – الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها.

٢ – التكاليف الناجمة عن الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات.

٣ – فَقْد أو تدني سمعة مكتب المراجعة.

٤ – انخفاض الحصة السوقية للمكتب في ظل ظروف المنافسة الحالية.

٥ – خسائر فقد نوعية جيدة من العملاء وعدم القدرة على جذب عملاء جدد.

٦ – إهدار موارد مالية وبشرية في محاولة تدارك القصور الناتج عن تجاهل مخاطر أعمال المراجعة.

٧ – التكاليف المرتبطة بالعقوبات التي يمكن أن تفرضها الهيئات أو الجهات المنظمة للمهنة.

٨ – التكاليف الأخرى المرتبطة بالعقوبات التي قد تفرضها الجهات التشريعية.

بناء على ماتقدم فإن الباحث يعرف مخاطر الأعمال في هذا البحث بأنها مخاطر تعرض المراجع أو منشأة المراجعة للضرر

نتيجة التعامل مع العميل حتى مع إصدار تقرير مراجعة نظيف.

ويرى الباحث أن هناك أكثر من عنصر أو عامل قد يرتبط بمخاطر أعمال المراجعة أو يؤثر فيها، ومن أهم العوامل التي ستكون محل دراسة واختبار من الباحث ما يأتي:

١ – أتعاب مراجعة.

٢ – احتمال وجود صعوبات مالية لدى العميل بعد إصدار تقرير المراجعة.

٣ – حجم منشأة المراجعة.

٤ – طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة.

٥ – حجم المنشأة محل المراجعة.

٦ – المركز المالي للعميل أو المنشأة محل المراجعة.

٧ – درجة اعتماد المستخدمين على التقارير والقوائم المالية.

٨ – الدخل من الخدمات الأخرى.

قرار التخطيط للمراجعة ومدى كفاية الأدلة

هناك أكثر من سبب يدفع المراجع إلى التخطيط لعملية المراجعة، وأهم هذه الأسباب:

١ – تمكين المراجع من الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة.

٢ – تمكين المراجع من أداء مراجعة فاعلة.

٣ – تجنب سوء التفاهم الذي يمكن أن يحدث مع العميل.

يعد السببان الأول والثاني أهم الأسباب، فالحصول على الأدلة الكافية والملائمة يعد أمراً حيوياً لمنشأة المراجعة، وذلك لضمان تجنب سوء التفاهم مع العميل، ومن ثم تجنب التعرض للمسئولية القانونية والحفاظ على سمعة طيبة في مجتمع الأعمال. وهذا ما يساعد منشأة المراجعة على التحكم في التكاليف وأن تعمل بشكل تنافسي، ومن ثم يمكنها من الاحتفاظ بقاعدة العملاء الذين تتعامل معهم أو توسيعها، كما أن تجنب سوء التفاهم مع العميل يعد أمراً حيوياً ومهماً لتوفير علاقة جيدة مع العميل، وتسهيل تنفيذ العمل على نحو جيد وبتكلفة مناسبة.

وعادة ما تحتاج قرارات التخطيط المراجعة إلى توافر أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات الكافية والملائمة وتقييمها في ضوء المعايير الموضوعة، وأهمية توصيل النتائج إلى المهتمين بها، ويتأثر حكم المراجع على كفاية وملاءمة أدلة الإثبات بما يأتي:

- مدى خطورة احتمال حدوث خطأ.
- نوعية المعلومات المتاحة.
- مدى أهمية البند بالنسبة للقوائم المالية إجمالاً.
- خبرة المراجع في عمليات المراجعة.

ويتطلب وضع برنامج أو خطة للمراجعة أن يقوم المراجع ببعض الإجراءات التمهيدية أهمها الحصول على معلومات عن العميل بهدف التعرف إلى

أهداف العميل من المراجعة، والالتزامات القانونية التي تواجهه، وفهم الرقابة الداخلية وتقدير خطة الرقابة. وعلى هدى المعلومات التي يتوصل إليها عن العميل، والالتزامات القانونية التي عليه، وفحص نظام الرقابة الداخلية لديه، يبدأ في رسم الخطة التي سوف يتبعها هو ومساعدوه في مراجعة وفحص الدفاتر والسجلات. وهذه الخطة تتطلب أن يحاول المراجع جمع أكبر كمية من أدلة الإثبات ليدعم رأيه، إلا أن هذا الجمع ليس مطلقاً، فهناك بعض الاعتبارات (الشافعي، ٢٠٠٦) التي تجبر المراجع على توسيع أو تضييق هذه الأدلة، وأهم تلك الاعتبارات ما يأتي:

- مدى كفاية الدليل لتحقيق الأهداف.
- درجة ملاءمة الدليل لطبيعة العنصر الذي يتم فحصه.
- الأهمية النسبية للعنصر موضوع المراجعة.
- مدى ما يتعرض له العنصر من أخطار.
- درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية.
- تكلفة الحصول على دليل الإثبات.

وحصول المراجع على أدلة الإثبات الكافية والملائمة يتطلب إجراء نوعين من الاختبارات (الناغي، ٢٠٠٠) هما:

– اختبارات مدى الالتزام، وهي التي يتأكد بواسطتها من مدى كفاية الرقابة الداخلية وذلك عن طريق التأكد من الوجود – الفاعلية – الاستمرار.

– اختبارات التحقق، وهي التي يتم بواسطتها التأكد من اكتمال وصحة المعلومات في النظام المحاسبي وذلك عن طريق التأكد من الوجود، والملكية، والحدوث، العرض والإفصاح، القياس، التقييم، الحقوق والالتزامات.

نموذج مخاطر المراجعة وجدوى استخدامه في التخطيط للمراجعة

تحليل نموذج مخاطر المراجعة

يطلق على عناصر عدم التأكد المرتبطة بالمراجعة مصطلح خطر المراجعة (محمد وراشد، ٢٠١٣)، وقد يكون على المراجع قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة، والمراجع يتعامل مع المخاطر عند التخطيط للمراجعة من خلال تطبيق نموذج مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط لجمع أدلة المراجعة.

ونموذج مخاطر المراجعة المقصود في هذا البحث هو النموذج الذي أشير إليه في النشرة رقم (٣٩) من معايير المراجعة الخاصة بالمعاينة في المراجعة والمشار إليه أيضا في النشرة رقم (٤٧) عن الأهمية النسبية والخطر (AICPA, 1997,1983)، وهاتان النشرتان تمثلان المصدر الأساسي لنموذج المخاطرة في الأدب المهني للمراجعة، ويتضمن هذا النموذج عناصر أو أنواع المخاطر الآتية:

مخاطر الاكتشاف Detection Risk

تمثل مقياساً يعبر عن مدى رغبة المراجع في أن يسمح بأن تفشل إجراءات المراجعة التي يطبقها في كشف الأخطاء التي تتجاوز الحد المسموح به، والمراجع

لا يمكنه إزالة أو إلغاء هذه المخاطر تماما. غير أنه يمكن تحديد مصدرين لهذا النوع من المخاطر، وهذان المصدران هما (البديوي وشحاته، ٢٠٠٣):

١ – مخاطر عدم المعاينة: لا يمكن إزالتها، ولكن يمكن تقليلها بزيادة حجم العينة، ورفع كفاءة المراجع بالتدريب الملائم، والإشراف الدقيق على المساعدين، ووجود مقاييس رقابة لجودة المراجعة بمكتب المراجعة والتأكد من الالتزام بها.

٢ – مخاطر المعاينة: وتنتج من فحص ومراجعة العينة حيث توجد دائماً مخاطر من أن نتائج العينة لن تكون ممثلة تماماً للمجتمع (لرصيد الحساب أو الحساب). وهذا المصدر لا يمكن إزالته (ما دام أسلوب المعاينة مستخدماً) ولكن يمكن رقابته ببذل العناية اللازمة لاختيار أسلوب المعاينة الملائم وتحديد حجم العينة الممثلة لخصائص المجتمع وحسن اختيار مفرداتها وتفسير نتائجها.

خطر المراجعة الممكن قبوله Accepted Audit Risk

يمثل مقياساً لمدى رغبة المراجع في قبول وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية في ضوء الأهمية النسبية بعد انتهاء المراجعة وإصدار تقرير مراجعة نظيف. وعندما يقرر المراجع مستوى منخفضاً من خطر المراجعة الممكن قبوله، فإن هذا يعني أن المراجع يرغب في أن يكون لديه مزيد من التأكد من عدم وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، في الوقت الذي يكون فيه تحديد الخطر بصفر (أي وجود تأكد كامل) ليس أمراً عملياً؛ لأن المراجع لايمكن أن يضمن تماماً عدم وجود تحريفات جوهرية.

وعلى الرغم من أن التأكد الكامل ليس أمراً مقبولاً من الناحية العملية، فإن المراجعين عادة ما يستخدمون مصطلحات التأكد في أدائهم لمهنة المراجعة مثل التأكد الكلي (Overall Assurance) ومستوى التأكد (Level Assurance) بديلاً لخطر المراجعة الذي يمكن قبوله.

الخطر الطبيعي (الكامن) Inherent Risk

يمكن تعريفه بأنه قابلية حساب معين لتعرضه للظهور بقيمة غير صحيحة، بافتراض أنه لاتوجد سياسات وإجراءات متعلقة بهيكل الرقابة الداخلية (محمد وراشد، ٢٠١٣)، وهذا يعني أنه يمكن أن يمثل مقياساً لتقدير المراجع لاحتمال وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية في مجموعة فرعية للحسابات دون أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار؛ أي أنه يعبر عن مدى قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهري بافتراض عدم وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، ومن ثم فإنه إذا وجد المراجع أن هناك احتمالاً لحدوث تحريفات مع تجاهل الرقابة الداخلية، فإنه سيتوصل إلى رأي مؤداه أن الخطر الطبيعي سيكون كبيراً.

والعلاقة بين الخطر الطبيعي وخطر الاكتشاف المخطط علاقة عكسية؛ فكلما زاد الخطر الطبيعي قل خطر الاكتشاف المخطط، والعكس صحيح. بينما تكون العلاقة بين الخطر الطبيعي والأدلة المخططة علاقة طردية حيث يزيد حجم أدلة المراجعة بزيادة الخطر الطبيعي، والعكس صحيح.

خطر الرقابة Control Risk

يمكن تعريفه بأنه الخطر الناتج من ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، ويؤدي ذلك إلى أن تلك الأنظمة لاتقوم بمنع أو تلافي الأخطاء المادية الناتجة من عدم الإظهار الصحيح للقيم في القوائم المالية (محمد وراشد، ٢٠١٣). وهذا يعني أنه يمكن أن يمثل مقياساً لتقدير المراجع لاحتمال حدوث تحريفات تزيد عن المقدار المحتمل في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم منعها أو اكتشافها عن طريق الرقابة الداخلية لدى العميل.

والعلاقة بين خطر الرقابة وخطر الاكتشاف المخطط علاقة عكسية، بينما تكون العلاقة بين خطر الرقابة وحجم الأدلة علاقة طردية.

وفى جميع الأحوال يجب على المراجع قبل أن يحدد خطر الرقابة ما يأتي:

- أن يتعرف إلى نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وكيفية تنفيذ هذه الرقابة، لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
- اختبار مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

جدوى الاستعانة بنموذج مخاطر المراجعة في التخطيط للمراجعة

يحقق استخدام نموذج مخاطر المراجعة في التخطيط للمراجعة عدة فوائد أهمها:

١ – الحكم على معقولية خطة المراجعة:

وذلك عن طريق حساب مخاطر المراجعة الممكن قبولها، ومقارنتها بمستوى مخاطر المراجعة المخططة لتنفيذ عملية المراجعة، وذلك من خلال المعادلة:

مخاطر المراجعة الممكن قبولها = المخاطر الطبيعية × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

فإذا كانت مخاطر المراجعة الممكن قبولها المحسوبة طبقاً للمعادلة السابقة في حدود أو أقل من المحددة أو الموضوعة مسبقاً، فهذا يعني أن الخطة التي وضعها المراجع والتي على أساسها قام بتصميم الاختبارات وتجميع الأدلة تعد مقبولة؛ لأنها تحقق مستوى المخاطر الذي يرغبه المراجع، ومن ثم يكون على استعداد لإصدار رأي نظيف عن القوائم المالية التي قام بمراجعتها.

٢ – التأكد من كفاءة خطة المراجعة وفاعليتها:

حيث يقوم المراجع بإعادة ترتيب نموذج مخاطر المراجعة ليساعده على تحديد مخاطر الكشف التي تمكنه من تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من تحقيق مخاطر المراجعة المطلوبة بكفاءة عالية. وتحديد مخاطر الكشف يساعد في تحديد

الأدلة اللازم تجميعها لتحقيق مستوى مخاطر المراجعة المرغوبة؛ إذ إن كمية الأدلة اللازم تجميعها والجهد الذي يبذله المراجع في عملية المراجعة يتناسب تناسبا عكسيا مع مخاطر الكشف، فتزداد كمية الأدلة التي يلزم تجميعها كلما أراد المراجع أن يقلل من مخاطر الكشف.

٣- فهم العلاقة بين المخاطر بأنواعها المختلفة والأدلة المطلوب تجميعها:

ارتفاع المخاطر يزيد من حرص المراجعين على الالتزام بتنفيذ عملية المراجعة وفق معايير المراجعة والقواعد المهنية؛ حيث تحرص مكاتب المراجعة على تكليف فريق مراجعة على درجة عالية من الخبرة والتقييم الدقيق لمخاطر المراجعة، ويزيد ذلك من مقدرة المراجعين على تنفيذ اختبارات المراجعة الملائمة وجمع أدلة الإثبات الكافية، وهو الأمر الذي يسهم في زيادة احتمالات اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ويزيد من فاعلية نتائج عملية المراجعة.

الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات نموذج مخاطر المراجعة بالدراسة والتحليل:

- إحدى هذه الدراسات التي أجريت تم تطبيقها بهدف تقييم عناصر نموذج مخاطر المراجعة والظروف التي في ظلها يقدم النموذج وصفا لقرارات تخطيط المراجعة في ظل حالتي اكتشاف خطأ أو تلاعب في أثناء عملية المراجعة مع التركيز على أتعاب المراجعة أو الاستثمار فيها (Houston *et al.*, 1999)، وخلصت الدراسة إلى أن نموذج مخاطر المراجعة يمكن أن يقدم ترشيداً مفيداً عندما تكون مخاطر الأخطاء عالية. ولا يقدم هذا الترشيد عندما تكون مخاطر التلاعب عالية، وانتهت إلى أن قدرة هذا النموذج على وصف سلوك المراجع تتوقف على طبيعة المخاطر الموجودة في المراجعة.

- دراسة أخرى تم تطبيقها بهدف التعرف إلى درجة التزام المراجعين بمتطلبات النموذج عند تقييم مخاطر المراجعة بالتطبيق على بيئة المراجعة في مصر (عطية، ٢٠٠٢)، وانتهت الدراسة إلى عدم التزام المراجعين في مصر بأحكام نموذج مخاطر المراجعة، واعتمادهم على مدخل التحليل الإجمالي للخطر بينما يجب استقلال تقييمهم للمخاطر الحتمية عن تقييمهم للمخاطر الرقابية، وأن هناك تحيزاً من المراجعين في تقييمهم لنسبة المخاطر الرقابية المرتفعة.

- ومن هذه الدراسات ما قدمت تحليلاً للنموذج مصحوباً بحالات واقعية تواجه المراجعين عند مراجعة القوائم المالية (Blokdijk, 2004). وقد كشفت عن وجود أوجه قصور مهمة، وبصفة خاصة من الناحية الرقابية، واقترحت ضرورة إعادة هيكلة عملية المراجعة بحيث تكون الاختبارات الرقابية الداخلية أكثر فاعلية من تقييم مخاطر الرقابة.

وتناولت دراسات أخرى تحليلا لمخاطر الأعمال أو تقديرها أو مراجعتها:

– إحدى هذه الدراسات (Kernighan, 2006) استهدفت توفير نموذج شامل يساعد مراقبي الحسابات في تقدير خطر الأعمال. من خلال دراسة المداخل المختلفة لعرض عمليات الأعمال، بما يساعد على بيئة عمل المنظمة مجال المراجعة بغرض تقدير خطر المراجعة. وقد خلصت إلى أن كل المداخل بصفة عامة لا يوجد بها مواصفات دقيقة لتحديد أهداف العمليات والمخاطر المرتبطة بها.

– ودراسة أخرى (Knechel, 2006) قدمت تحليلاً لطرق مراجعة خطر الأعمال خلال العقد الماضي لمعرفة مدى إسهام مراجعة خطر الأعمال في مواجهة حالات فشل المراجعة، وذلك عن طريق دراسة وتحليل لبعض الدراسات التي تمت في هذا المجال. وتوصلت إلى أن التطوير الفعال لطرق مراجعة مخاطر الأعمال لا يسير فى الاتجاه الصحيح بسبب بعض الظروف أهمها أن عمليات المراجعة التي تمت خلال الفترة السابقة لم تتطور بالشكل الذي يساعد مراقبي الحسابات في التعامل مع القوى الاقتصادية المحيطة بمجتمع الأعمال، وأن القوى الداخلية لمنشآت المراجعة ربما حولت عملية المراجعة جزئياً لدعم العقلية الاستشارية التي ظهرت سريعاً لتسيطر على المنشآت كبيرة الحجم.

– واستهدفت دراسة أخرى دراسة وتحليل تأثير مراجعة خطر الأعمال على ممارسات المراجعة الفعلية ومراقبي الحسابات من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة سجلات للمراجعة الفعلية خلال فترة خمس سنوات. ومن خلال دراسة نظرية تحليلية لعدد من الدراسات السابقة في هذا المجال (Curtis & Turley, 2006)، وقد توصلت الدراسة إلى أن مدخل مراجعة خطر الأعمال يعد أكثر تكلفة، ويتطلب مهارات عالية بالمقارنة بالمداخل الأخرى.

– وقامت دراسة أخرى بعمل دراسة تحليلية لعدد من الدراسات السابقة بالإضافة إلى التنظيمات المهنية والتشريعية التي تتطلب من مراقبي الحسابات فهم بيئة عمل التكليف مجال المراجعة بوصفه خطوة أساسية لتقدير خطر الأعمال بهدف تتبع تطور مفهوم مراجعة مخاطر الأعمال (Power, 2007)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنها أكدت ما سبق أن توصلت إليه تلك الدراسات من أن مراجعة خطر الأعمال لم تعد هامشية، ويجب إدماج مراجعة خطر الأعمال في التدريب التعليمي لمراقبي الحسابات (Robson *et al.*, 2006)، وأن تاريخ أساليب المراجعة بصفة عامة ومراجعة خطر الأعمال بصفة خاصة لا يمكن فهمهما بمعزل عن التطورات في مجال المراجعة بوجه عام.

– وحاولت دراسة ميدانية أخرى التعرف إلى ما إذا كان قيام المراجعين بالتحليل الإستراتيجي للعميل يؤثر في تحديدهم وتقييمهم لمخاطر الأعمال المهمة ومخاطر القوائم المالية (Kozloski & Messier, 2011) وشارك في الدراسة الميدانية سبع وستون من كبار المراجعين، وتوصلت إلى أن كبار المراجعين الذين أدوا التحليل الإستراتيجي قيموا مخاطر

التحريف في البيانات المالية على مستوى المنشأة بشكل أكثر اتساقاً مع تقييم لجنة خبراء مراجعي الحسابات من تقييم المراجعين الذين لم يؤدوا مثل هذا التحليل.

باستقراء وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

١ – بعض الدراسات تناولت مخاطر المراجعة بصفة عامة وتقدير الخطر الإستراتيجي وإدارة المخاطر في منظمات الأعمال ومدى تأثر هذه الإدارة بالممارسة الجيدة للمراجعة في المنظمات (Bowline, 2011; Dunn, 2006; Donnell & Schultz, 2005; Crawford & Stein, 2002، وترى أن هياكل نظام الرقابة الداخلية تمارس نشاطها باعتبارها متضمنة إدارة المخاطر، وأنه يقع على عاتق مراقبي الحسابات عمل التقدير الإستراتيجي للمخاطر قبل الإجراءات التحليلية، وأوصت دراسة (Dunn, 2006) باستمرار العمل المستقبلي للتوسع في مجال إدارة المخاطر وعمليات الأعمال، إلا أن تلك الدراسات لم تتناول مخاطر أعمال المراجعة بالدراسة أو التحليل، أو تأثيرها على إجراءات أو خطط المراجعة.

٢ – بعض آخر من تلك الدراسات تناول نموذج مخاطر المراجعة بالدراسة والتحليل والتقييم؛ مثل (Houston *et al.*, 1999؛ عطية، ٢٠٠٢؛ Blokdijk, 2004)، وعلى الرغم من أنها أشارت إلى أهمية دراسة العلاقة بين مكونات النموذج والمخاطر التي تواجه القائمين على المراجعة فإن أيا منها لم تتناول العلاقة بين مكونات هذا النموذج ومخاطر أعمال المراجعة وتأثير هذه العلاقة على قرارات التخطيط للمراجعة.

٣ – وبعض آخر تناول دراسة وتقدير خطر الأعمال؛ منفرداً أو ضمن أنواع أخرى من المخاطر أو تقييم طرق مراجعة خطر الأعمال وتأثيرها على ممارسات المراجعة الفعلية ومراقبي الحسابات (Kozloski & Messier, 2011; Power, 2007; Chen *et al.*, 2006; Curtis & Turley, 2006; Kernighan, 2006; Knechel, 2006; Robson *et al.*, 2006، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات كان لها دور فعال في لفت الانتباه إلى أهمية مخاطر الأعمال ودورها في تطوير الممارسة المهنية لعمليات المراجعة والإسهام في تضييق الفجوة البحثية في مجال توفير نموذج شامل يساعد مراقبي الحسابات في تقدير خطر الأعمال، فقد اهتمت في معظمها بدراسة وتقييم طرق تطوير مراجعة خطر الأعمال دون أن تتطرق إلى تحليل ودراسة مخاطر أعمال المراجعة وتأثيرها على كل

من نموذج مخاطر المراجعة وقرارات التخطيط للمراجعة.

٤ – يلاحظ من جميع الدراسات أنها لم تتناول مخاطر أعمال المراجعة حتى وإن تناولت مخاطر الأعمال قصدت بها مخاطر أعمال المنشأة محل المراجعة، وعلى الرغم من أن إحدى الدراسات (Casterella *et al.*, 2010) تناولت نوعاً من مخاطر أعمال المراجعة وهو مخاطر التقاضي من خلال دراسة العلاقة بين بعض خصائص منشأة المراجعة، ومخاطر مقاضاة منشأة المراجعة بالاستعانة ببيانات فعلية من إحدى شركات التأمين الكبرى، وعلى الرغم مما توصلت إليه من أن المنشآت التي لديها تاريخ سابق من المشكلات التنظيمية أو التي لا تقدم أية تنازلات في المقابل المادي الأكثر تعرضاً لمخاطر التقاضي، فإنها لم تتناول باقي أنواع مخاطر أعمال المراجعة، كما اقتصرت على دراسة علاقة مخاطر التقاضي ببعض خصائص منشأة المراجعة فقط بوصفها عوامل للمخاطرة دون أن تتناول دراسة العوامل أو العناصر الأخرى التي قد تسهم في وجود مخاطر أعمال المراجعة.

أسئلة وفروض البحث

تؤكد الدراسات السابقة الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية، وبناء على ذلك وفي ضوء ما خلص إليه عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن بلورة مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة مخاطر أعمال المراجعة؟ وهل هناك أهمية لدراستها وتحليلها من قبل ممارسي المهنة؟
- هل هناك تأثير أو علاقة بين عوامل معينة وما يمكن أن يواجهه المراجع من مخاطر أعمال المراجعة؟
- هل تتأثر قرارات التخطيط للمراجعة بمخاطر أعمال المراجعة، وإلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك التأثير إن وجد ؟
- هل تؤثر مخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، وإلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك التأثير إن وجد ؟
- هل هناك حاجة لتعديل نموذج مخاطر المراجعة لتطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة؟

وترتيباً على ما سبق تتمثل فروض البحث في ما يأتي:

١ – لاتوجد فروق معنوية بين الآراء الفعلية للمستقصى منهم، والآراء المتوقعة عن أهمية دراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة من قبل ممارسي مهنة المراجعة.

٢ – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وأنواع مخاطر الأعمال.

٣ – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات التخطيط للمراجعة ومخاطر أعمال المراجعة.

٤ – لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

٥ – لاتوجد حاجة إلى إجراء تعديل في نموذج مخاطر المراجعة لتطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى أهمية مخاطر أعمال المراجعة بالنسبة لممارسى مهنة المراجعة؟ وما أهم العوامل أو المتغيرات التي ترتبط بها أو تؤثر فيها؟ وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر مخاطر أعمال المراجعة في التخطيط للمراجعة ودور نموذج مخاطر المراجعة في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة؟ وما أكثر أنواع هذه المخاطر تأثيراً، والتأكد مما إذا كان هناك قصور في دور نموذج مخاطر المراجعة بشكله الحالي في التخطيط للمراجعة، وهل يمكن تطوير دوره في هذا المجال بإدخال مخاطر أعمال المراجعة لتحقيق المزيد من ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

منهجية البحث

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أساتذة المراجعة الممارسين لمهنة المراجعة في مصر، بالإضافة إلى مكاتب ومؤسسات مراجعة مصرية.

عينة البحث

تم اختيار عينة من ٥٠ (خمسين) أستاذاً ممارساً لمهنة المراجعة ومؤسسة مراجعة على أن تكون موزعة مناصفة بين النوعين الممثلين لمجتمع البحث، وأن يكونوا على استعداد للإجابة عن أسئلة الاستقصاء والرد على أية استفسارات قد يتساءل عنها الباحث.

جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع بيانات البحث على أسلوبين هما:

أسلوب الاستقصاء

تم تصميم قائمة استقصاء موجهة إلى كل من فئتي الدراسة بغرض الحصول على البيانات التي تساعد على تحقيق الهدف من البحث واختبار فروض البحث.

ويوضح الجدول الآتي (جدول ١) بياناً بقوائم الاستقصاء المسلمة والمرسلة لمفردات عينة البحث والقوائم التي وردت بعد إجابتها والتي أجري عليها التحليل الإحصائي.

أسلوب المقابلات الشخصية

قام الباحث بعمل مقابلات شخصية مع بعض أساتذة وممارسي مهنة المراجعة لتفسير الإجابات التي وردت في بعض القوائم، والتعرف إلى بعض الحقائق التي ربما شابها قصور من الباحث في بلورتها بقائمة الاستقصاء، وللاستفادة من خبراتهم وأفكارهم بخصوص موضوع البحث.

جدول ١
بيان بقوائم الاستقصاء المسلمة أو المرسلة والواردة

مفردات العينة	القوائم المرسلة أو المسلمة	القوائم المجاب عنها	نسبة الردود
أساتذة مراجعة	٢٥	١٩	٧٦٪
مكاتب ومؤسسات المراجعة	٢٥	١٦	٦٠٪
إجمالي	٥٠	٣٥	٧٠٪

معالجة البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

اتبع الباحث الإجراءات الآتية بغرض اختبار صحة فروض البحث:

أ – تحديد الأوزان النسبية لفئات الإجابات عن أسئلة الاستقصاء على النحو الآتي: (جدول ٢)

ب – حساب المتوسط الحسابي للإجابات والانحراف المعياري لقياس التشتت، لتوضح التفاوت في الإجابات، وللمساعدة أيضاً في عمل اختبارات الفروض الإحصائية المتعلقة بالوسط الحسابي (عبد الفتاح وأبو الفتوح، ٢٠١٢)، وقد استخدمها الباحث في قياس مدى تأثر قرارات تخطيط المراجعة بمخاطر أعمال المراجعة (اختبار ت)، ومدى حاجة نموذج مخاطر المراجعة إلى التعديل (اختبار د).

جـ – استخدام اختبار كا^{2} لجودة التوفيق (عبد الفتاح وعبد السلام، ٢٠١٣). وقد استعان به الباحث بوصفه مقياساً يوضح مدى أهمية مخاطر الأعمال بالنسبة لفئتي الدراسة، ولقياس مدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

د – استخدام معامل الارتباط ومعامل الانحدار. وقد استعان بهما الباحث

جدول ٢
الوزن النسبي لأنواع الإجابات

نوع الإجابة	الوزن النسبي	مدى الوزن النسبي
غير مهمة أو غير موافق أو لاتأثير أو لاتوجد علاقة	١	صفر–١
قليلة الأهمية أو موافق بدرجة قليلة أو تأثير قليل أو علاقة ضعيفة	٢	١– ٢
متوسط أو محايد أو بدرجة متوسطة	٣	٢– ٣
مهمة أو موافق أو مؤثر بدرجة كبيرة أو علاقة قوية	٤	٣– ٤
مهمة جدا أو موافق جدا أو بدرجة كبيرة جدا أو علاقة قوية جدا	٥	٤– ٥

في قياس الارتباط بين عدة متغيرات أو عوامل وأنواع مخاطر أعمال المراجعة وقياس مدى تأثيرها فيها.

اختبار الفروض وعرض النتائج

صياغة الفروض

تتضمن الدراسة خمسة فروض أساسية يرى الباحث أن اختبارها يكفي للإجابة عن أسئلة البحث، وتتمثل هذه الفروض في ما يأتي:

الفرض الأول: ويجيب عن السؤال الآتي:

هل هناك أهمية لدراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة من قبل ممارسي المهنة؟

وتكون صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو الآتي:

فرض العدم (H_0):

لايوجد فرق معنوي بين الآراء الفعلية للمستقصى منهم والآراء المتوقعة عن أهمية مخاطر أعمال المراجعة.

الفرض البديل (H_1):

يوجد فرق معنوي بين الآراء الفعلية للمستقصى منهم والآراء المتوقعة عن أهمية مخاطر أعمال المراجعة

الفرض الثاني: ويجيب عن السؤال الآتي:

هل هناك تأثير أو علاقة بين عوامل معينة وما يمكن أن يواجهه المراجع من مخاطر أعمال المراجعة.

وتكون صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو الآتي:

فرض العدم (H_0):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وأنواع مخاطر الأعمال.

الفرض البديل (H_1):

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وأنواع مخاطر الأعمال.

الفرض الثالث: ويجيب عن السؤال الآتي:

هل تتأثر قرارات التخطيط للمراجعة بمخاطر أعمال المراجعة، وإلى أي مدى يكون ذلك التأثير إن وجد ؟

وتكون صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو الآتي:

فرض العدم (H_0):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات التخطيط للمراجعة ومخاطر أعمال المراجعة.

الفرض البديل (H_1):

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات التخطيط للمراجعة ومخاطر أعمال المراجعة.

الفرض الرابع: ويجيب عن السؤال الآتي:

هل تؤثر مخاطر أعمال المراجعة على قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، وإلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك التأثير إن وجد ؟

فرض العدم (H_0):

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر أعمال المراجعة على قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

الفرض البديل (H_1):

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر أعمال المراجعة على قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

الفرض الخامس: ويجيب عن السؤال الآتي:

هل هناك حاجة إلى إجراء تعديل نموذج مخاطر المراجعة لتطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة ؟

فرض العدم (H_0):

لاتوجد حاجة إلى إجراء تعديل في نموذج مخاطر المراجعة لتطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

الفرض البديل (H_1):

هناك حاجة لتعديل نموذج مخاطر المراجعة بهدف تطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

عرض النتائج

أهمية دراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة (اختبار الفرض الأول)

تم استخدام اختبار (كا^2) لاختبار الفرض الأول لقياس مدى أهمية دراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة، ويلخص الجدول (٣) كيفية التوصل إلى (كا^2) المحسوبة، يمكن الرجوع في ذلك إلى (عبد الفتاح، عبد السلام، ٢٠١٣).

يتضح من الجدول أن (كا^2) المحسوبة = ٢٠,٨٥٧

وحيث إن قيمتي (كا^2) الجدوليتين (كا^{2}١)، (كا^{2}٢) هما كا^{2}١ = ٠,٤٨٤، كا^{2}٢ =١١,١ عند مستوى معنوية α=٠,٠٥، ودرجات حرية = (٥−١) = ٤.

جدول ٣
قياس مدى أهمية دراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة

فئات المعدل التراكمي	التكرارات المشاهدة (شر)	التكرارات المتوقعة (تر)	(شر − تر)^2	(شر− تر)^2 /تر
صفر¯	صفر	٧	٤٩	٧
١−	٣	٧	١٦	٢,٢٨٥٧١٤٢٨٦
٢−	٦	٧	٩	١,٤٢٨٥٧١٤٣
٣−	١٥	٧	٦٤	٩,١٤٢٨٥٧١٤٣
٤ إلى ٥	١١	٧	١٦	٢,٢٨٥٧١٤٢٨٦
المجموع	٣٥			٢٠,٨٥٧١٤٢٨٦

وحيث إن قيمة (كا^2) المحسوبة تقع في منطقة الرفض لذلك يرفض الفرض العدمي (H_0) ويقبل الفرض البديل (H_1)؛ أي أنه يوجد فرق معنوي بين الآراء الفعلية للمستقصى منهم والآراء المتوقعة عن أهمية مخاطر أعمال المراجعة. وهذا يعني أن هناك أهمية كبيرة لدراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة من قبل ممارسي المهنة.

قياس مدى ارتباط أو تأثير متغيرات الدراسة على مخاطر أعمال المراجعة (اختبار الفرض الثاني)

استخدم الباحث مقياس معامل الارتباط لقياس الارتباط بين عوامل أو متغيرات الدراسة وأنواع مخاطر أعمال المراجعة، ومعامل الانحدار لقياس مدى تأثير تلك العوامل أو المتغيرات على مخاطر أعمال المراجعة.

والجدولان (جدول ٤، جدول ٥) يلخصان متوسط آراء المستقصى منهم حول أهمية كل نوع من أنواع مخاطر أعمال المراجعة، ومتوسط آرائهم في علاقة

جدول ٤

متوسط آراء المستقصى منهم عن أهمية كل نوع من أنواع مخاطر أعمال المراجعة

أنواع مخاطر الأعمال	متوسط الآراء
الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها	٤,٣٧
التكاليف الناجمة عن الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات	٣,٩٥
فَقْد أو تدني سمعة مكتب المراجعة	٤,١٦
انخفاض الحصة السوقية للمكتب في ظل ظروف المنافسة الحالية	٣,٦٨
خسائر فقد نوعية جيدة من العملاء وعدم القدرة على جذب عملاء جدد	٣,٧٢
إهدار موارد مالية وبشرية لعلاج القصور الناتج عن تجاهل مخاطر أعمال المراجعة	٣,٥٦
التكاليف المرتبطة بالعقوبات التي يمكن أن تفرضها الهيئات المنظمة للمهنة	٣,٨١
التكاليف الأخرى المرتبطة بالعقوبات التي قد تفرضها الجهات التشريعية	٢,٨٦

جدول ٥

متوسط آراء المستقصى منهم في علاقة متغيرات الدراسة أو تأثيرها بالنسبة لمخاطر أعمال المراجعة

العوامل المرتبطة أو المؤثرة	متوسط الآراء
أتعاب مراجعة	٤,٣٨
احتمال وجود صعوبات مالية لدى العميل بعد إصدار تقرير المراجعة	٣,٦٨
حجم منشأة المراجعة	٤,٢١
حجم المنشأة محل المراجعة	٣,٨٨
المركز المالي للعميل أو المنشأة محل المراجعة	٣,٧٤
طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة	٤,١٣
درجة اعتماد المستخدمين على التقارير والقوائم المالية	٣,٩٥
الدخل من الخدمات الأخرى	٣,٥٣

عوامل أو متغيرات الدراسة أو تأثيرها في وجود مخاطر أعمال المراجعة.

وقد بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٧٣٦، وبلغت قيمة معامل الانحدار ٠,٥٤٢، وذلك مع اعتبار العوامل أو المتغيرات المقترحة هي المتغيرات المستقلة، وأنواع مخاطر الأعمال هي المتغيرات التابعة، وهذه النتيجة تعني رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل الذي مؤداه أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين متغيرات الدراسة ومخاطر أعمال المراجعة، وأن هناك تأثيراً مقبولاً من هذه المتغيرات في مخاطر أعمال المراجعة.

مدى تأثر قرارات تخطيط المراجعة بمخاطر أعمال المراجعة (اختبار الفرض الثالث):

استخدم الباحث اختبار معنوية الوسط الحسابي لآراء المجتمع لاختبار مدى تأثر قرارات تخطيط المراجعة بمخاطر أعمال المراجعة عن طريق اختبار (ت)، باعتبار أن القيمة المفترضة لرأي المستقصى منهم عن تأثير أي نوع من أنواع مخاطر أعمال المراجعة في خطة المراجعة $\geqslant$ ٣ لأن الرأي المحايد يقابل القيمة ٣.

وبناء على ما تقدم يعاد صياغة فرضي العدم والقبول ليكونا على النحو الآتي:

فرض العدم H_0: $\mu \geq 3$

الفرض البديل H_1: $\mu < 3$

والجدولان (جدول ٦، جدول ٧) يوضحان خطوات الاختبار:

وحيث إن:

$$\mu 0 = 3, x = \frac{\Sigma x}{n} = \frac{31-29}{8} = 3.9113, n = \sqrt{2.828427125}$$

$$\text{Standard deviation } (\sigma) = \frac{\sqrt{1.3540875}}{7}$$

$$= \sqrt{0.193441071} = 0.439819362$$

$$\text{Calculated t} = \frac{\bar{X}-\mu_0}{\frac{\sigma}{\sqrt{n}}} = 5.860142674$$

ولأن الاختبار من طرف واحد؛ حيث H_1 على صورة $<$ ، **فإن** ت الجدولية تكون لها قيمة واحدة حيث:

جدول ٦

متوسط آراء المستقصى منهم في مدى تأثير مخاطر الأعمال في قرارات تخطيط المراجعة

أنواع مخاطر الأعمال	متوسط الآراء
الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها	٤,٤٤
التكاليف الناجمة عن الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات	٤,٢٥
فَقْد أو تدني سمعة مكتب المراجعة	٤,٣١
انخفاض الحصة السوقية للمكتب في ظل ظروف المنافسة الحالية	٤,٠٠
خسائر فقد نوعية جيدة من العملاء وعدم القدرة على جذب عملاء جدد	٣,٨٨
إهدار موارد مالية وبشرية لعلاج القصور الناتج عن تجاهل مخاطر أعمال المراجعة	٣,٦٢
التكاليف المرتبطة بالعقوبات التي يمكن أن تفرضها الهيئات المنظمة للمهنة	٣,٦٩
التكاليف الأخرى المرتبطة بالعقوبات التي قد تفرضها الجهات التشريعية	٣,١٠

جدول ٧
كيفية حساب قيمة (ت المحسوبة) لاختبار مدى تأثر قرارات تخطيط المراجعة بمخاطر أعمال المراجعة

أنواع المخاطرة	س ر	(س ر – سَ)	(س ر – سَ)^{٢}
فقد أتعاب المراجعة أو جزء منها	٤,٤٤	٠,٥٢٨٧٥	٠,٢٧٩٥٧٦٥٦٣
تكاليف التقاضي وطلب التعويضات	٤,٢٥	٠,٣٣٨٧٥	٠,١١٤٧٥١٥٦٣
فَقْد أو تدني سمعة مكتب المراجعة	٤,٣١	٠,٣٩٨٧٥	٠,١٥٩٠٠١٥٦٢
انخفاض الحصة السوقية للمكتب	٤,٠٠	٠,٠٨٨٧٥	٠,٠٠٧٨٧٦٥٦٢
خسائر فقد نوعية جيدة من العملاء وعدم القدرة على جذب عملاء جدد	٣,٨٨	٠,٠٣١٢٥–	٠,٠٠٠٩٧٦٥٦٣
إهدار موارد مالية وبشرية لعلاج القصور	٣,٦٢	٠,٢٩١٢٥–	٠,٠٨٤٨٢٦٥٦٣
ت. العقوبات التي تفرضها الهيئات المنظمة	٣,٦٩	٠,٢٢١٢٥–	٠,٠٤٨٩٥١٥٦٣
ت. العقوبات التي قد تفرضها الجهات التشريعية	٣,١٠	٠,٨١١٢٥–	٠,٦٥٨١٢٦٥٦٣
مجموع	٣١,٢٩	٠,٥٢٨٧٥	١,٣٥٤٠٨٧٥

Table t = t (n-1,a) = t(0.05,7) = 1.894

وحيث إن قيمة ت المحسوبة تقع في منطقة الرفض فإن هذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وهو أن $\mu > 3$ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات التخطيط للمراجعة ومخاطر أعمال المراجعة.

مدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات تخطيط المراجعة (اختبار الفرض الرابع):

استخدم الباحث اختبار (كا^{٢}) لاختبار هذا الفرض وقياس مدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج

جدول ٨
كيفية حساب (كا^{٢}) المحسوبة لقياس مدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة

فئات المعدل التراكمي	التكرارات المشاهدة O_i	التكرارات المتوقعة E_i	$(O_i - E_i)^2$	$\frac{(O_i-E_i)2}{E_i}$
صفر–	١	٧	٣٦	٥,١٤٢٨٥٧١٤٣
١–	٤	٧	٩	١,٢٨٥٧١٤٢٨٦
٢–	٧	٧	٠	٠
٣–	١٠	٧	٩	١,٢٨٥٧١٤٢٨٦
٤ إلى ٥	١٣	٧	٣٦	٥,١٤٢٨٥٧١٤٣
المجموع	٣٥			١٢,٨٥٧١٤٢٨٦

مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، وذلك من الجدول (٨):

بالنظر إلى الجدول يتضح أن (كا^{٢}) المحسوبة = ١٢,٨٥٧

وعند مستوى معنوية α=٠,٠٥، ودرجات حرية = (٥-١)= ٤، تكون قيمتا (كا^{٢}) الجدوليتان (كا^{٢}١)، (كا^{٢}٢) هما كا^{٢}١ = ٠,٤٨٤، كا^{٢}٢ = ١١,١

وحيث إن قيمة (كا^{٢}) المحسوبة تقع في منطقة الرفض؛ لذلك يرفض الفرض العدمي (H_0) ويقبل الفرض البديل (H_1)؛ أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

مدى حاجة نموذج مخاطر المراجعة إلى تعديل لتطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة (اختبار الفرض الخامس):

استخدم الباحث اختبار معنوية الوسط الحسابي لآراء المجتمع في قياس مدى موافقتهم على حاجة نموذج مخاطر المراجعة إلى تعديل لتطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، ولأن حجم عينة البحث أكثر من ثلاثين، فقد تم الاستعانة باختبار (د)، ويوضح جدول (٩) التوزيع العشوائي لآراء مفردات عينة البحث في مدى موافقتهم على حاجة نموذج مخاطر المراجعة إلى إجراء هذا التعديل بما يتناسب مع تطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

وحيث إن القيمة المفترضة لرأي المستقصى منهم في مدى حاجة نموذج مخاطر المراجعة إلى تعديل هي ٣، باعتبار أن هذا هو الرأي المحايد، يعاد صياغة فرضي العدم والقبول ليكونا على النحو الآتي:

فرض العدم $H_0 \ : \ \mu = 3$

الفرض البديل $H_1 \ : \ \mu \neq 3$

وبافتراض درجة ثقة ٩٥٪ أي أن

$\alpha = 0.05$، وأن $\mu_0 \ = \ 3$

$n = 35\sqrt{n} = 5.91608, \ \sum X = 129, \bar{X} = \frac{129}{35} = 3.685714$

وباستخدام أحد خصائص Excel لحساب الانحراف المعياري لآراء مفردات العينة، وعن طريق دالة STDEV بلغت قيمة الانحراف المعياري (σ) = ١,٠٢٢٤٣٧

٣ - ٣,٦٨٥٧١٤

جدول ٩

التوزيع العشوائي لآراء مفردات العينة في مدى حاجة نموذج مخاطر المراجعة لإجراء التعديل فيه

٣	٣	٤	٥	٤	٤	٥
٢	٢	٤	٣	٤	٥	٤
٤	٤	٣	٢	٢	٣	٣
٣	٥	٥	٥	٤	٣	٢
٥	٤	٤	٣	٥	٥	٣

فإن الدرجة المعيارية (د) =

$$3.967715 = \frac{3 - 3,685714}{\frac{1,022437}{5.91608}} = \frac{\bar{X} - \mu_0}{\frac{\mu}{\sqrt{n}}}$$

ولأن H_1 على صورة ≠ فإن الاختبار يكون من طرفين، وتكون (د) الجدولية بمعامل α = ٠,٠٥ تقع بين +١,٩٦، -١,٩٦، وهذا يعني أن قيمة (د) المعيارية تقع في منطقة الرفض، وبناء على ذلك يرفض الفرض العدمي ويقبل الفرض البديل بأن $H_1 : \mu \neq 3$؛ أي أنه هناك حاجة لتعديل نموذج مخاطر المراجعة بهدف تطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة.

تحليل النتائج والتوصيات

يتناول هذا القسم تفسيراً لأهم النتائج التي أسفر عنها البحث، مع مناقشة تلك النتائج والتفسيرات المقترحة لها في ضوء الدراسة الميدانية، مع عرض موجز لأهم التوصيات التي يراها الباحث في مجال البحث بناء على النتائج التي تم التوصل إليها.

تحليل نتيجة اختبار الفرض الأول

يظهر التحليل الوصفي للآراء التي وردت في الإجابات عن أسئلة الاستقصاء عن مدى أهمية أخذ مخاطر أعمال المراجعة في الاعتبار (أو تعديل حجم الأدلة) عند أداء التخطيط للمراجعة أن كل من عارض أو وافق على أهمية هذا النوع من المخاطر كان له وجهة نظر:

– فيرى المعارضون – وإن كانوا قليلين – أن المراجعين لايقدمون مستويات مختلفة من التأكد في تقارير المراجعة، ومن ثم لا ينبغي عليهم أن يظهروا تأكيداً صغيراً أو كبيراً نتيجة وجود مخاطر الأعمال.

– ويرى المؤيدون أنه يفضل أن يقوم المراجعون بجمع أدلة إضافية وتعيين أفراد أكثر خبرة بهذا النوع من المخاطر، والقيام بعمليات فحص أكثر شمولاً خلال المراجعة عندما يوجد احتمال كبير لفقد الأتعاب أو خسارة جزء منها أو التعرض للتقاضي.

وخلصت نتيجة التحليل الإحصائي لهذا الفرض إلى أن هناك أهمية كبيرة لدراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة من قبل ممارسي المهنة عند أدائهم لأعمال المراجعة. وكما يظهر من الجدول (٤) فإن أكثر مخاطر أعمال المراجعة أهمية هي الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة، أو فقد جزء منها، ثم فقد أو تدنى سمعة مكتب المراجعة، يليها التكاليف الناجمة عن الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات.

ومما يدعم الاهتمام بمخاطر أعمال المراجعة تلك الدراسة التي قام بها بعض الباحثين لتلخيص الأدبيات البحثية في هذا المجال (Bedard *et al.*, 2008) بغرض توفير معلومات عن الحالة الراهنة للمعرفة بالطرق التي ترصد وتراقب فيها شركات المراجعة المخاطر على مستوى المنشأة، ولتحديد المجالات التي يوجد فيها بحوث كافية حالياً.

كما يؤيد نتائج البحث أيضاً ما خلصت إليه إحدى الدراسات (Hogan& Martin, 2009) من أن مراجعي الحسابات يتعرضون على نحو متزايد للمزيد من مخاطر الأعمال؛ وبخاصة بعد عام ٢٠٠٠ وحدوث التحولات والمخاطر الكثيرة في سوق المراجعة في السنوات الأخيرة. ويؤكد ذلك ما أفادت به دراسة أخرى (Bowlin, 2011) من أنه كلما زادت مخاطر التحريف في الحسابات زادت الموارد المخصصة للمراجعة.

ويعضد تلك النتيجة أن بلغ متوسط الوزن النسبي لآراء الفئتين = ٣,٩٧ يقابل الرأي (هام)، وهذا يؤكد أهمية دراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة، ومن ثم وجوب أخذها في الاعتبار من قبل ممارسي المهنة عند الاضطلاع بمهام المراجعة، وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى أهميتها بالنسبة لكل من أساتذة المراجعة ومكاتب المراجعة، فإن هذه النتائج تشير أيضاً إلى أنها تبدو أكثر أهمية بالنسبة للأساتذة منها بالنسبة لمكاتب المراجعة؛ حيث بلغ متوسط الوزن النسبي لأهمية تلك المخاطر في الفئة الأولى ٤,٢٦، بينما بلغ هذا المتوسط في الفئة الثانية ٣,٦٣. وهذا يعني أن الأكاديميين من ممارسي المهنة أكثر تقديراً لأهمية هذا النوع من المخاطر نظراً لتبنيهم وجهة نظر البحث نحو التطوير المستمر في ممارسات المهنة والسعي الدائم إلى تقديم خدمات مراجعة غير محفوفة بالمخاطر.

تحليل نتيجة اختبار الفرض الثاني

تشير نتيجة التحليل إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات محل الدراسة ومخاطر أعمال المراجعة، وأن تلك المتغيرات أو العوامل تؤثر بالفعل في وجود مخاطر أعمال المراجعة، وقد كانت أكثر المتغيرات تأثيراً في هذه المخاطر أتعاب المراجعة، ثم حجم منشأة المراجعة، ويليها طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة، وأقلها تأثيرا هي الدخل من الخدمات الأخرى (يمكن الرجوع إلى الجدول ٥).

– بخصوص عامل أو متغير أتعاب المراجعة فإن النتيجة السابقة تتسق مع كثير من الدراسات التي تبنت إخضاع هذا المتغير للدراسة والتحليل، بهدف تجنب مواجهة أية مخاطر من هذا النوع (يمكن على سبيل المثال الرجوع إلى دراسة Kim *et al.*, 2012) والتي خلصت إلى أن أتعاب المراجعة تزيد مع زيادة التعقيد في أعمال المراجعة الناجمة عن اعتماد معايير (IFRS)، كما تزيد مع التحسن في جودة التقارير المالية المترتبة على اعتماد تلك المعايير، وقام (Asthana & Boone, 2012) بدراسة أتعاب المراجعة غير العادية في ضوء القوة التفاوضية بين المراجع والعميل وتأثيرها في جودة المراجعة.

وفي جميع الأحوال فإن هذا المقابل يختلف باختلاف نوعية المنشأة محل المراجعة (لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الصحن ونور، بدون تاريخ نشر)، كما تختلف أتعاب مكاتب المراجعة

باختلاف أحجامها والأعباء التي تضطلع بها، وكلما كبر حجم مكتب المراجعة زادت أتعاب المراجعة، وذلك لأنه بكبر حجم مكاتب المراجعة عادة ما تزيد مهامها نتيجة تعاقدها مع منشآت أو مؤسسات ذات دور حيوي أكبر (لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الصبان، ١٩٩٧).

– وفي ما يخص حجم مكتب المراجعة فإن الباحث يرى أن هذا المتغير يعد من أكثر العوامل تأثيراً في وجود مخاطر أعمال المراجعة، وبخاصة في مكاتب المراجعة الكبيرة، والتي تكون أكثر عرضة للمخاطر من مكاتب المراجعة الصغيرة نظرا للمقابل المادي الضخم نظير القيام بالمراجعة؛ لذا عليها أن توازن بين ذلك المقابل والخطر الذي ينتظرها مستقبلاً من جراء حدوث أي أمور فجائية، ويؤكد ذلك دراسة تناولت العلاقة بين بعض خصائص منشأة المراجعة ومخاطر مقاضاة شركة المراجعة (Casterella *et al.*, 2010) وخلصت إلى أن منشآت المراجعة الكبيرة والمنشآت التي تشهد نموا سريعا، والمنشآت التي تقاضي عملاءها، والمنشآت ذات تاريخ كبير في مشكلات التقاضي كلها تواجه مخاطر تقاضٍ أكبر، ودراسة تطبيقية أخرى أجريت على عينة كبيرة من المنشآت والشركات الأمريكية (Choi *et al.*, 2010) وتوصلت إلى أن حجم مكتب المراجعة له علاقة موجبة بكل من جودة المراجعة وأتعاب المراجعة.

وقد يحدث اندماجات بين بعض مؤسسات المراجعة بهدف تخفيض مخاطر أعمال المراجعة، ومثل تلك الاندماجات، كما أوضح (Men on & Williams, 2001) لم تؤثر في المنافسة أو في مقابل أداء خدمات المراجعة. إلا أن قوة المنافسة ممثلة في القدرة التفاوضية للعملاء قد تدفع المراجعين إلى تخفيض الأتعاب لا سيما في سنوات التعاقد الأولى.

– وفي ما يخص طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة فقد أثبتت نتيجة التحليل الإحصائي أيضاً قوة ارتباطها وشدة تأثيرها في مخاطر أعمال المراجعة؛ حيث توجد بعض أنواع الأعمال أو الأنشطة التي تتسم بالخطورة الطبيعية عن غيرها من الأنشطة؛ مثل أنشطة السمسرة، فمثلاً – بفرض ثبات العوامل الأخرى – توجد مخاطر كبيرة من احتمال إفلاس السماسرة بالمقارنة بباقي أنشطة أو شركات الخدمات، كما يوجد احتمال كبير لتقادم المخزون في الصناعات الإلكترونية بالمقارنة مع صناعات الحديد والصلب، كما يختلف الخطر الطبيعي اختلافاً كبيراً من نشاط لآخر في حسابات مثل المدينين والأصول الثابتة والمخزون.

كما أن هناك بعض الأنشطة المثيرة للجدل قد تتسبب في وجود المخاطر المرتبطة بتسعير المراجعة، فقد خلصت إحدى الدراسات (Koh & Tong, 2013) إلى أن العملاء المشاركين في مثل هذه الأنشطة معرضون لخطر أكبر من الأداء المالي السيئ. ونتيجة لذلك، فإن هناك احتمالاً أكبر للتحريف المالي، وهو ما يزيد

من مخاطر الأعمال التي يتعرض لها المراجع.

ويزداد ارتباط وتأثير طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة إذا أخذ في الحسبان مدى خبرة المراجع بهذا النشاط؛ فقد كشف تقرير صادر عن مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) سنة ٢٠٠٣ أن خبرة المراجع أو مؤسسة المراجعة بصناعة أو نشاط المنشأة محل المراجعة تعد عاملا حاسما بالنسبة للشركات عند اختيار المراجع (Cahan *et al.*, 2008).

– تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الآراء اعتبرت أن القصور في الدور الحالي للمراجعة والمراجعين يعد أحد أهم العوامل أو المتغيرات المرتبطة بوجود مخاطر أعمال المراجعة، وقد أكدت ذلك إحدى الدراسات التي رأت أن الدور الحالي للمراجعة ومؤسسات المراجعة غالباً ما لا يعكس الفهم الحقيقي لما يجب أن تؤديه مؤسسات المراجعة عند اضطلاعها بمهام المراجعة، وأرجعت ذلك لعدة أسباب منها قصور في أساليب المراجعة، أو أسلحتها للتعامل مع المشكلات الصارمة مثل اكتشاف الغش والمخالفات القانونية وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار مستقبلاً وتقييم المخاطر (خليل، ٢٠٠٦).

تحليل نتيجة اختبار الفرض الثالث

أشارت نتيجة التحليل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات التخطيط للمراجعة ومخاطر أعمال المراجعة، وكما يظهر من الجدول (٦) فإن أكثر مخاطر الأعمال تأثيراً في قرارات التخطيط للمراجعة من وجهة نظر فئتي الدراسة هي مخاطر الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها، ثم مخاطر فقد أو تدني سمعة مكتب المراجعة، ويليها تكاليف الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات، ثم مخاطر انخفاض حصة مكتب المراجعة في سوق المراجعة.

– في ما يخص مخاطر الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها، فإن هذه المخاطر ترتبط بشكل أو بآخر بممارسات ومعايير المتأثر بها، وقد قامت إحدى الدراسات (Kim *et al.*, 2012) على سبيل المثال باختبار أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على أتعاب المراجعة بالتطبيق على بيانات أتعاب المراجعة في دول الاتحاد الأوربي التي تبنت اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي سنة ٢٠٠٥، وتبين أن الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي أدى إلى زيادة في أتعاب المراجعة، كما أن قسط أتعاب المراجعة المتصلة بـ (IFRS) يزيد مع زيادة التعقيد في المراجعة الناجمة عن اعتماد معايير (IFRS)، ويزيد مع التحسن في جودة التقارير المالية المترتبة على اعتماد تلك المعايير التقارير.

– أما في ما يخص مخاطر فقد أو تدني سمعة مكتب المراجعة، فإن نتيجة الاختبار أكدت شدة تأثير هذه المخاطر في تخطيط المراجعة، وبخاصة في ظل الاتهامات التي وجهت لمهنة المراجعة

نتيجة الزيادة في معدل إفلاس الشركات، وارتفاع حجم الخسائر التي لحقت بالمنشآت محل المراجعة، أو الأطراف المستفيدة من القوائم المالية نتيجة اعتمادها على تقرير مراجع الحسابات، والتي صاحبها ارتفاع في معدل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين بدعوى التقصير في أثناء تنفيذ عمليات المراجعة (الجلال، ٢٠١٠).

– وفي ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتكاليف الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بالتعويضات، فإن الدراسات تؤكد أهميتها وشدة تأثيرها في خطة المراجعة، ويؤيد ذلك ماتوصلت إليه إحدى الدراسات (Venkataraman *et al.*, 2008) من أنه كلما كان المراجع أكثر عرضة لظروف التقاضي زاد الاستثمار في المراجعة (زادت جودة المراجعة وأتعاب المراجعة). ويرى الباحث أن هذا يرجع إلى مايتطلبه ذلك من تفاصيل أكثر في أوراق عمل المراجعة وزيادة في حجم الأدلة، ويؤيد ذلك أيضا دراسة (Casterella *et al.*, 2010).

– وفي ما يتعلق بمخاطر انخفاض حصة مكتب المراجعة في سوق المراجعة، فإن زيادة المنافسة بين مكاتب المراجعة يجعلها أكثر حرصا على التخطيط الجيد للمراجعة وتنفيذها وفقا لمعايير المراجعة، والحرص على كسب ثقة العميل بالاعتماد على جودة خدمة المراجعة المقدمة بدلا من خفض أتعاب المراجعة، وقد خلصت إحدى الدراسات (Newton *et al.*, 2013) إلى وجود علاقة موجبة بين احتمال إعادة صياغة القوائم المالية والمنافسة في سوق المراجعة، لذا يجب على منشأة المراجعة أن تتجنب الأسباب التي تجعلها تعيد صياغة القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال التخطيط الجيد للمراجعة حتى تستطيع أن تحتفظ بحصتها التنافسية في سوق المراجعة.

تحليل نتيجة اختبار الفرض الرابع

تشير نتيجة التحليل إلى وجود تأثير ذي دلالة معنوية لمخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة، وهذا ما أكدته أيضاً آراء المستقصين من أن أخذ مخاطر أعمال المراجعة في الحسبان عند اتخاذ قرار التخطيط وجمع أدلة المراجعة سيؤثر في أحد عناصر نموذج مخاطر المراجعة، ومن ثم في دوره في التخطيط لعملية المراجعة، فزيادة حجم العينة بوصفه أحد قرارات تخطيط المراجعة على سبيل المثال يؤثر بالتخفيض في مخاطر عدم المعاينة، وهذا يقلل من مخاطر الاكتشاف، كما أنه كلما زاد الخطر الطبيعي أو الكامن زاد الاستثمار في المراجعة من خلال زيادة حجم الأدلة المخططة للمراجعة. وهذا يقلل أيضاً من خطر الاكتشاف المخطط، في الوقت نفسه، فإن حجم الأدلة المخططة يزيد بزيادة خطر الرقابة الذي يرتبط بخطر الاكتشاف المخطط بعلاقة عكسية.

ويرى الباحث أنه يجب على المراجع أن يخفض خطر المراجعة الممكن

قبوله في المواقف التي يوجد فيها احتمال كبير لوقوع فشل مالي أو خسائر مالية، أو عندما توجد زيادة في مخاطر الأعمال حتى لايتأثر بهذه المخاطر، أو يكون تأثيرها عليه ضئيلاً، ويرجع ذلك لما يأتي:

- وجود اعتقاد لدى العميل بفشل المراجع في أداء المراجعة على نحو ملائم.
- رغبة مستخدمي القوائم المالية في تغطية جزء من خسائرهم بغض النظر عن مدى ملاءمة المراجعة.
- وجود ميل طبيعي لدى العملاء الذين يتعرضون للإفلاس إلى مقاضاة المراجع ليعلقوا عليه أخطاءهم وللتهرب من سداد باقي أتعاب المراجعة.

تحليل نتيجة اختبار الفرض الخامس

تشير نتيجة اختبار الفرض الخامس إلى أن نموذج مخاطر المراجعة يحتاج إلى تعديل بحيث يكون أكثر شمولا لأنواع المخاطر التي يواجهها المراجع؛ سواء كانت مرتبطة بعملية المراجعة في ذاتها أو بنتيجة أدائه لها. وعلى الرغم من أن المتوسط الحسابي للوزن النسبي لآراء المستقصين لم يكن كبيراً فإنه يقع في مدى الوزن النسبي للرأي "موافق"، ومن ثم فإنهم يرون أن تطوير أو تعديل هذا النموذج قد يسهم في رفع كفاءة عملية التخطيط للمراجعة، وبصفة خاصة عند التخطيط لجمع أدلة المراجعة، وقد أيد هذا الرأي ما خلصت إليه نتيجة اختبار الفرض الرابع.

وعلى الرغم من أن نتيجة التحليل الإحصائي للاستبانة أكدت حاجة هذا النموذج للتعديل والتطوير باعتباره إحدى أدوات الترشيد في قرار جمع أدلة المراجعة، فإن أيا من آراء المستقصين لم يذكر كيف يتم إجراء هذا التعديل أو التطوير، ويرى الباحث أن هذا الموضوع يمكن أن يكون مجالا للبحث والدراسة في ما بعد ضمن الفرص البحثية المستقبلية.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:

١ – التأكيد على أهمية الإلمام بأنواع مخاطر أعمال المراجعة، وتوجيه نظر الممارسين لمهنة المراجعة إلى أهمية أخذ هذا النوع من المخاطر في الاعتبار عند إعداد خطة المراجعة، والحرص على توفير معلومات وافية عنها.

٢ – أن يجهز المراجعون ردود أفعالهم للتعامل مع مخاطر أعمال المراجعة، وهذا يتطلب ضرورة توجيه فريق العمل في عملية جمع وتقييم أدلة المراجعة التوجيه المناسب، واختيار أعضاء فريق المراجعة ممن لهم دراية كافية بأنواع المخاطر المختلفة وبكيفية استخدام نموذج مخاطر أعمال المراجعة في عملية جمع أدلة الإثبات الكافية وتقييمها في ضوء المعايير المهنية الموضوعة.

٣ – التأهيل العلمي والعملي اللازم والتنظيم المستمر للبرامج التدريبية التي تتيح للمراجعين مواجهة هذا النوع من المخاطر والتقليل من آثارها مع ضرورة توجيه الاهتمام نحو تطوير الأساليب الكمية اللازمة لقياس مخاطر المراجعة بصفة عامة، ومخاطر أعمال المراجعة بصفة خاصة.

البحوث المستقبلية

١ – يوصي الباحث بإجراء المزيد من البحوث والدراسات لمحاولة التوصل إلى التعديل المناسب لنموذج مخاطر المراجعة، بحيث يأخذ في الحسبان مخاطر أعمال المراجعة وبما يضمن تطوير دوره في تخطيط أعمال المراجعة.

٢ – يوصي الباحث أيضاً بإجراء المزيد من البحوث للبحث عن مصادر أخرى للمخاطر ودراسة مدى قدرة المراجعين على رقابة هذه المخاطر عن طريق الاستثمار المتزايد في المراجعة، علماً بأن التطرق لمثل هذه الأمور يوفر فهما أفضل للدور الاقتصادي للمراجعة في بيئة يبدو فيها أن دور المراجع يتجه نحو الاتساع.

المراجع

إبراهيم موسى عبد الفتاح، سامية أبو الفتوح، ٢٠١٢، **الإحصاء التحليلي**، المكتبة العلمية، الزقازيق.

إبراهيم موسى عبد الفتاح، معوض الفلاح عبد السلام، ٢٠١٣، **مبادئ الإحصاء التطبيقي**، المكتبة العلمية، الزقازيق.

أحمد محمد صالح الجلال، ٢٠١٠، **تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

أحمد محمد صلاح عطية، ٢٠٠٢، هل تتسق أحكام المراجعين في مصر مع نموذج خطر المراجعة؟ **مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق**، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول: ٦٧ – ٨٧.

جلال الشافعي، ٢٠٠٦، نظرية المراجعة المالية في ظل التطورات الحديثة، **مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق**، المجلد الثامن والعشرون، العدد الاول: ١٧– ٥٤.

سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، ٢٠١٣، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية : ٧٩– ٨١.

عبد الفتاح الصحن، أحمد نور، بدون تاريخ

نشر، **الرقابة ومراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: ٢١٥.

عبد اللطيف محمد خليل، ٢٠٠٦، إطار مقترح لنطاق مسئولية المراجع الخارجي فى ظل الالتزام بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة بالشركات المصرية – دراسة تحليلية، **مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق**، المجلد الثامن والعشرون، العدد الأول: ٣٤٣.

محمد سمير الصبان، ١٩٩٧، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية: ١٦١– ١٦٧.

محمود السيد الناغي، ٢٠٠٠، **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة – تحليل وإطار للتطبيق**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة: ٢٩١ – ٣٢٠.

منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، ٢٠٠٣، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية: ١٠٩: ١٦٥– ١٦٧.

American Institute of Certified Public Accountants, (AICPA),1997a., Audit Risk and Materiality in Conducting on Audit. *Statement on Auditing Standards* No.47, New York. NY; AICPA.

Asthana, Sharad C. and Jeff P. Boone. 2012. Abnormal Audit Fee and Audit Quality. AUDITING: *A Journal of Practice & Theory*, 31 (3): 1-22.

Bedard, Jean C., *et al*, 2008, Risk Monitoring and Control in Audit Firms: A Research Synthesis. AUDITING: *A Journal of Practice & Theory*, 27 (1): 187-218.

Blokdijk, J.H. 2004. Tests of Control in the Audit Risk Model: Effective Efficient? *International Journal of Auditing*, Int. J. Audit.8: 185 - 194.

Bowlin, Kendall.2011. Risk- Based Auditing, Strategic Prompts, and Auditor Sensitivity to the Strategic Risk of Fraud. *The Accounting Review*, 86 (4): 1231-1253.

Cahan, Steven F., et a.l, 2008. Auditor Specialization, Auditor Dominance, and Audit Fees: The Role of Investment Opportunities. *The Accounting Review*, 83(6): 1393-1423.

Casterella, Jeffrey R., et al,2010, Litigation Risk and Audit Firm Characteristics. AUDITING: *A Journal of Practice & Theory*, 29 (2): 71-82.

Chen, Hush Ju, et al., 2006. "An Empirical Examination of the Impact of Risk Factors on Auditor's Risk Assessment". *International Journal of Management*, 23 (3): 515-528.

Choi, Jong-Hag, et al., 2010. Audit Office Size, Audit Quality, and Audit Pricing. AUDITING: *A Journal of Practice & Theory*, 29 (1): 73-97.

Crawford, Margaret and William Stein. 2002. Auditing risk Manage-

ment: Fine in Theory but who can do it in Practice? *International Journal of Auditing,* Int. J. Audit. 6: 119 - 131.

Curtis, Elmer and Stuart Turley.2006. "The business risk audit - A longitudinal case study of an audit engagement". Accounting, Organizations and Society, Article in Press, Available online 22 November.

Dunn, Cheryl.2006. "Business process modeling approaches in the context of process level audit risk assessment: An analysis and comparison Discussion comments". *International Journal of Accounting Information Systems,* 7 (2): 205-207.

Hogan, Chris E. and Roger D. Martin, 2009. Risk Shifts in the Market for Audits: An Examination of Changes in Risk for ''Second Tier'' Audit Firms. *AUDITING: A Journal of Practice & Theory*, 28 (2): 93-118.

Houston, Richard w., *et al.*,1999. the Audit Risk Model, Business Risk and Audit - Planning Decisions. *The Accounting Review,* 74 (3): 281-298.

Institute of Internal Auditors, (IIA) 1978. *Standards for the Professional practice of Internal Auditing,* IIA.

Kernighan, Carla. 2006. "Business Process Modeling Approaches in the Context of Process Level Audit Risk Assessment: An Analysis and Comparison". *International Journal of Accounting Information Systems*, 7 (2): 170-204.

Kim, Jeong-Bon, *et al.*, 2012. the Impact of Mandatory IFRS Adoption on Audit Fees: Theory and Evidence. *The Accounting Review,* 87 (6): 2061-2094.

Knechel, W. R. 2006. ''The business risk audit: Origins, obstacles and opportunities". *Accounting, Organizations and Society*, Article in Press, Available online 7 November.

Koh, Kevin and Yen H. Tong.2013. the Effects of Clients' Controversial Activities on Audit Pricing. *AUDITING: A Journal of Practice & Theory*, 32 (2): 67-96.

Kozloski, Natalia Kochetova and William F. Messier, Jr. 2011. Strategic Analysis and Auditor Risk Judgments. *AUDITING: A Journal of Practice & Theory*: November 2011, 30 (4): 149-171.

Men on, K., and David D. Williams. 2001. "Long Term Trends in Audit Fees" *A Journal of Practice & Theory*, March, 20 (1): 115 -136.

Newton, Nathan J., *et al.*, 2013. Does a Lack of Choice Lead to Lower Quality? Evidence from Auditor Competition and Client Restatements. *AUDITING: A Journal of Practice & Theory*: August 2013, 32 (3): 31-67.

O'Donnell. Ed and Joseph J. Schultz, Jar.2005. " The Halo Effect in Busi-

ness Risk Audits: Can Strategic Risk Assessment Bias Auditor Judgment about Accounting Details?" *THE Accounting Review,* 80 (3): 921-939.

Power, Michael. 2007. "Business risk auditing - Debating the history of its". *Accounting Organizations and Society*, 32, Issues 1-2: 1- 4.

Robson, Keith, *et al.*, 2006. " Transforming audit technologies: Business risk audit methodologies and the audit field ", *Accounting, Organizations and Society*, Article in Press, Available online 13 Nov.

Venkataraman, Ramgopal, *et al.*,2008. Litigation Risk, Audit Quality, and Audit Fees: Evidence from Initial Public Offerings. *The Accounting Review*, 83(5): 1315-1345.

الملحق
استمارة الاستقصاء

السؤال الأول: إلى أي مدى توافق على أهمية دراسة وتحليل مخاطر أعمال المراجعة ؟

موافق جدا موافق محايد غير موافق غير موافق إطلاقا

السؤال الثاني: ما هي من وجهة نظرك أهم أنواع المخاطر التي يجب أن تأخذها مؤسسات المراجعة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات التخطيط للمراجعة (اذكرها).

السؤال الثالث: إلى أي درجة ترى أن مكاتب ومؤسسات المراجعة يجب أن تأخذ في اعتبارها مخاطر أعمال المراجعة الآتية في أدائها لعملها ؟

أنواع المخاطرة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لاتأخذها في الاعتبار
١- الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها					
٢- التكاليف الناجمة عن الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات					
٣- فَقْد أو تدني سمعة مكتب المراجعة					
٤- انخفاض الحصة السوقية للمكتب في ظل ظروف المنافسة الحالية					
٥- خسائر فقد نوعية جيدة من العملاء وعدم القدرة عل جذب عملاء جدد					
٦- إهدار موارد مالية وبشرية لعلاج القصور الناتج عن تجاهل مخاطر أعمال المراجعة					
٧- التكاليف المرتبطة بالعقوبات التي يمكن أن تفرضها الهيئات المنظمة للمهنة					
٨- التكاليف الأخرى المرتبطة بالعقوبات التي قد تفرضها الجهات التشريعية					

السؤال الرابع: ما وجهة نظرك في عناصر مخاطر أعمال المراجعة التي يجب أن تأخذها مؤسسات المراجعة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات التخطيط للمراجعة ؟

السؤال الخامس: فيما يأتي عدد من العوامل أو المتغيرات، وضح رأيك في مدى ارتباط أو تأثير كل منها في مخاطر أعمال المراجعة، وإذا كان هناك عوامل أخرى من وجهه نظرك أضفها:

العوامل المرتبطة أو المؤثرة	قوية جدا	قوية	متوسطة	ضعيفة	لاتوجد
١- أتعاب مراجعة.					
٢- احتمال وجود صعوبات مالية لدى العميل بعد إصدار تقرير المراجعة.					
٣- حجم منشأة المراجعة.					
٤- طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة.					
٥- حجم المنشأة محل المراجعة.					
٦- المركز المالي للعميل أو المنشأة محل المراجعة.					
٧- درجة اعتماد المستخدمين على التقارير والقوائم المالية.					
٨- الدخل من الخدمات الأخرى.					

السؤال السادس: رجاء إبداء رأيك في مدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة الآتية في قرارات التخطيط للمراجعة

أنواع المخاطرة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لاتؤثر
١- الفشل في الحصول على أتعاب المراجعة أو فقد جزء منها					
٢- التكاليف الناجمة عن الدعاوى القضائية من العملاء ومطالبتهم بتعويضات					
٣- فَقْد أو تدني سمعة مكتب المراجعة					
٤- انخفاض الحصة السوقية للمكتب في ظل ظروف المنافسة الحالية					
٥- خسائر فقد نوعية جيدة من العملاء وعدم القدرة على جذب عملاء جدد					
٦- إهدار موارد مالية وبشرية لعلاج القصور الناتج عن تجاهل مخاطر أعمال المراجعة					
٧- التكاليف المرتبطة بالعقوبات التي يمكن أن تفرضها الهيئات المنظمة للمهنة					
٨- التكاليف الأخرى المرتبطة بالعقوبات التي قد تفرضها الجهات التشريعية					

السؤال السابع: رجاء إبداء رأيك في مدى تأثير مخاطر أعمال المراجعة في قدرة نموذج مخاطر المراجعة على ترشيد قرارات تخطيط المراجعة

قوي جدا قوي متوسط ضعيف لايؤثر

السؤال الثامن: هل ترى أن هناك حاجة لتعديل نموذج مخاطر أعمال المراجعة بهدف تطوير دوره في ترشيد قرارات التخطيط للمراجعة ؟

ضرورية جدا ضرورية متوسطة إلى حد ما لا توجد حاجة

ABSTRACT

A PROPOSAL FRAMEWORK FOR AUDIT BUSINESS RISK AND ITS IMPACT ON THE ROLE OF AUDIT RISK MODEL: AN EXPERIMENTAL STUDY

MOHAMED R. ATIA
Zagazeg University

The study addresses the Business risk of audit and the factors associated with it, testing the impact of each factor on the planning decisions for the audit and the model audit risk. In order to achieve this purpose, it examines and analyzes the types of Business risk of audit and the elements of audit risk model and their relationahip with the auditing planning decisions. Trough a questionnaire, the study tests two samples: one of audit professors and the other of institutions in the business environment of Egypt. The objective was to find out the relative importance of audit Business risk and the extent of the impact of different audit planning decisions and types of audit ridk, as well as to examine the audit risk model's need for amendment in order to realize audit planning goals.

محمد راضي عطية، (دكتوراه في المحاسبة من كلية التجارة ببورسعيد – جامعة قناة السويس، عام ١٩٩٥)، يعمل مدرس محاسبة ومراجعة بقسم نظم المعلومات المحاسبية والكمية، شعبة العلوم المالية والإدارية بكلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق، وأهم المجالات الرئيسة للاهتمامات البحثية هي المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية والمراجعة.